

التحليل المالي

أ.د. وليد ناجي الحيايى

رئيس الاكاديمية العربية المفتوحة فى الدنمارك

من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة فى الدنمارك - 2007 -



The Arab Open Academy of Denmark

Brønshøjholms alle 45, 1. - 2700 Brønshøj - Denmark
0045 46369591 , 0045 32109591 , www.ao-academy.org

الأهداء

الى المعلم الأول
والطبي ... رحمه الله

من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك

- 2007 -

المحتويات

١٣ المقدمة

الباب الأول

المدخل الفكري للتحليل المالي

الفصل الأول

الإطار النظري للتحليل المالي

١٩ مفهوم التحليل المالي
٢١ أهمية التحليل المالي
٢٢ الجهات المستفيدة من التحليل المالي
٢٤ خصائص المحلل المالي
٢٧ دور المعلومات في التحليل المالي
٣٠ أنواع التحليل المالي
٣٧ أسئلة الفصل الأول

الفصل الثاني

مراحل التحليل المالي

٣٩ المقدمة
٣٩ الحصول على خطاب التكاليف
٤٠ تحديد هدف التحليل بدقة
٤٠ تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي
٤١ تحديد المعلومات المطلوبة لتحقيق الهدف

٤١	التأكد من تطبيق المبادئ والفروض والسياسات السليمة على القوائم المالية
٤٢	اختيار أسلوب التحليل المناسب
٤٣	إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل الذي تم اختياره
٤٤	معالجة معلومات القوائم المالية باتباع أسلوب التحليل الذي تم اختياره
٤٥	اختيار المعيار الملائم لقياس النتائج
٤٥	تحديد مدى الانحرافات المقبولة عن المعيار المطبق
٤٦	دراسة الانحرافات الظاهرة بصورة مستمرة
٤٦	اعداد البرنامج الزمني للتحليل
٤٧	مراقبة ومتابعة التنفيذ لبرنامج التحليل
٤٧	التوصل الى الاستنتاجات
٤٨	وضع التوصيات والمقترحات اللازمة
٤٩	صياغة التقرير
٥١	أسئلة الفصل الثاني

(الباب الثاني)

القوائم المالية والقياس المحاسبي وأثرهما على التحليل المالي

الفصل الثالث

المبادئ والفروض المحاسبية وأثرهما على القياس المحاسبي والتحليل المالي

٥٥	المقدمة
٥٦	الفروض والمبادئ المحاسبية
٥٧	الفروض المحاسبية الأساسية
٥٧	فرض الوحدة المحاسبية

٥٨	فرض الاستمرار
٥٩	فرض القياس النقدي وثبات وحدة النقد
٦٠	فرض التوازن المحاسبي
٦٢	المبادئ المحاسبية
٦٣	مبدأ الفترة الدورية
٦٤	مبدأ التكلفة التاريخية
٦٦	مبدأ الموضوعية
٦٦	مبدأ تحقيق الإيراد
٧٠	مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات
٧١	مبدأ الأهمية النسبية
٧٢	مبدأ الإفصاح التام
٧٤	مبدأ الثبات
٧٤	مبدأ التحفظ
٦٧	أسئلة الفصل الثالث

الفصل الرابع القوائم المالية

٧٩	مفهوم القوائم المالية
٨٠	أنواع القوائم المالية
٨٠	قائمة الدخل
٨٠	مفهوم قائمة الدخل
٨١	عناصر قائمة الدخل
٨٢	نماذج قائمة الدخل
٨٢	قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة

٨٣	قائمة الدخل ذات المراحل
٨٦	قائمة المركز المالي
٨٩	قائمة التغيرات في المركز المالي
٩٠	نموذج قائمة مصادر الأموال واستخداماتها
٩١	نموذج قائمة التغيرات في المركز المالي
٩٤	واقع القوائم المالية وأثره على التحليل المالي
٩٧	دور قائمة التدفق النقدي في التغلب على نقاط الضعف في القوائم المالية
١٠٠	أسئلة الفصل الرابع

الفصل الخامس مصادر التمويل والإستخدامات

١٠٣	المقدمة
١٠٣	مصادر التمويل
١٠٣	مصادر التمويل الذاتية
١٠٤	مصادر التمويل المقترضه
١٠٨	الاستخدامات
١١١	التحليل المالي لمصادر التمويل والاستخدامات
	أسئلة الفصل الخامس

الباب الثالث لتحليل المالي باستخدام النسب المالية

الفصل السادس الإطار العام للنسب المالية

١١٩	المقدمة
-----	---------

التطور التاريخي لدور النسب المالية في التحليل المالي ١٢١

الفصل السابع النسب المالية لتحليل قائمة المركز المالي

١٢٥	نسبة عائد الاستثمار (العائد على الأصول)
١٢٦	نسب الأصول
١٢٦	نسبة الأصول الثابتة
١٢٨	نسبة الأصول المتداولة
١٢٩	نسبة التناسق بين الأصول
١٣٠	نسبة الالتزامات
١٣٠	نسبة تناسق الالتزامات
١٣٢	نسبة السيولة العادية
١٣٣	نسبة الملكية
١٣٤	مثال تطبيقي (١)
١٤٢	أسئلة الفصل السابع

الفصل الثامن النسب المالية لتحليل قائمة الدخل والنسب المالية المشتركة

١٤٧	المقدمة
١٤٧	النسب المالية لتحليل قائمة الدخل
١٤٨	نسبة الربحية
١٤٩	نسبة مجمل ربح العمليات
١٤٩	نسبة ربح العمليات

١٥٠	نسبة صافي الربح
١٥١	نسبة نصيب السهم من الربح
١٥٢	نسب المصروفات
١٥٤	مثال تطبيقي (٢)
١٥٨	النسب المالية المشتركة
١٥٨	معدل الدوران
١٦٤	مثال تطبيقي (٣)
١٦٨	تبويب النسب المالية طبقاً لاستخداماتها
١٧٣	النسب المعيارية واستخداماتها
١٧٤	خصائص النسب المعيارية
١٧٥	حدود الانتفاع من النسب المعيارية
١٧٥	طرق استخراج النسب المعيارية
١٧٧	مثال
١٨٧	أسئلة الفصل الثامن

الباب الرابع

لتحليل المالي باستخدام الأساليب الاقتصادية - الرياضية - الإحصائية

الفصل التاسع

لتحليل المالي باستخدام الأساليب الاقتصادية

١٩٣	المقدمة
١٩٤	أسلوب المقارنات الرأسية
١٩٧	مثال
٢٠١	قوائم التوزيع النسبي

٢٠٢	قائمة التوزيع النسبي لقائمة المركز المالي
٢٠٧	قائمة التوزيع النسبي لقائمة الدخل
٢١٠	اسلوب المقارنات الافقية باستخدام الارقام القياسية والسلاسل الزمنية
٢٢٠	اسئلة الفصل التاسع

الفصل العاشر

لتحليل المالي باستخدام الطرق الرياضية والإحصائية

٢٢٣	مقدمة
٢٢٤	طريقة الارتباط والانحدار
٢٢٥	طريقة البرامج الخطية
٢٢٦	طريقة المصفوفات الرياضية
٢٤٠	اسئلة الفصل العاشر

(الباب الخامس)

تحليل المركز المالي

الفصل الحادي عشر

تحليل المركز المالي قصير الأجل

٢٤٣	مقدمة
٢٤٤	مفهوم رأس المال العامل وعلاقته بتحليل المركز المالي قصير الأجل
٢٤٥	اجمالي رأس المال العامل
٢٤٧	أنواع رأس المال العامل
٢٤٩	مثال
٢٥٢	حجم رأس المال العامل
٢٦٣	مثال

أسئلة الفصل الحادي عشر ٢٧١

الفصل الثاني عشر تحليل المركز المالي طويل الأجل

٢٧٩	مقدمة
٢٨١	توزيعات الاستثمارات
٢٨٤	تحليل المركز المالي طويل الأجل باستخدام مؤشرات الأداء
٢٨٤	معدل حقوق الملكية الى اجمالي الخصوم
٢٨٤	مثال
٢٨٥	معدل الأصول الثابتة الى الالتزامات طويلة الأجل
٢٨٦	تحليل المركز المالي طويل الأجل باستخدام مؤشرات التمويل
٢٨٦	مؤشر نسبة التمويل الخارجي
٢٨٧	مثال
٢٩١	مؤشر سيولة الخصوم
٢٩٢	مثال
٢٩٨	أسئلة الفصل الثاني عشر
٣٠٣	قائمة المصطلحات
٣١٧	قائمة المراجع

مقدمة

تعتبر الثلاثينات من هذا القرن، وبالتحديد مرحلة الكساد الكبير، الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك، هي البداية الواضحة للتحليل المالي، ومن أهم الظواهر في هذه المرحلة، إنهيار كثير من المنشآت، وانتشار عمليات الغش والخداع بشكل كبير، أدت في مجموعها الى ظهور الحاجة الى دراسة محتويات القوائم المالية، في إطار تحليلي علمي هادف، يوضح ما بين الأرقام من علاقات سببية، ويستخلص منها المؤشرات والاتجاهات المختلفة، التي يمكن تفسيرها بشكل علمي، يعتمد على المفاهيم العلمية والخبرات العملية، لتقييم الأداء الفعلي للوحدات الاقتصادية، مهما اختلفت أشكالها القانونية، أو تعددت نشاطها الاقتصادية، وذلك للتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي، في ظل المؤشرات والاتجاهات المستقبلية، التي يمكن التوصل اليها نتيجة عمليات التحليل المالي للقوائم المالي.

وبعد أن أدت عمليات التحليل المالي دورها، وثبت للمديرين الماليين جدواها في مراحل مختلفة من العملية الادارية، وبشكل خاص في مجالات التخطيط والرقابة المالية، إضافة الى دورها في ترشيد القرارات ذات الصبغة المالية، زاد الاهتمام بالتحليل المالي من قبل المفكرين والباحثين، ومن قبل المستخدمين والمستفيدين من أساليب التحليل المالي ووسائله المختلفة، بحيث تم التركيز على مفاهيمه العلمية، وأهميته لكافة الفئات ذات العلاقة بنتائجه، وتم توضيح علاقته بالجهات المستفيدة بشكل أقرب ما يكون للدقة، سواء كانوا من داخل الوحدة الاقتصادية أو من خارجها.

ونظراً لقيام كثيرين بالتخصص في مجالات التحليل المالي، فقد زادت الاهتمامات

باعداد المحللين الماليين، بما في ذلك الخصائص التي يجب أن يتصف بها المحلل المالي، والمعلومات التي يجب أن يحصل عليها، والمهارات التي يجب أن يكتسبها، ليؤدي دوره بشكل عملي وفعال.

يضاف الى ما ذكر، فقد تم التركيز على دور المعلومات في التحليل المالي ومعايير الجودة فيها، لتكون ملائمة للتحليل المالي بأنواعه المختلفة، التي تنوعت بشكل يصعب حصرها، ومن أهمها التحليل حسب الجهة القائمة بالتحليل، وحسب طبيعة المعلومات، وحسب الأسلوب المتبع في التحليل، وحسب البعد الزمني للتحليل، وحسب الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل، والهدف من التحليل، إضافة الى المدى الذي يغطيه التحليل. وقد غطى الكتاب هذه الموضوعات في الفصل الأول منه، وتحت عنوان «الاطار النظري للتحليل المالي».

وباتساع رقعة العمل بالتحليل المالي، تم تقسيمه الى مراحل متعددة، تكون محدودة في المنشآت صغيرة الحجم، وتتسع أكبر فأكبر باتساع حجم المنشأة التي يطبق فيها، وقد تم التركيز على هذه المراحل من قبل الاستشاريين، وغيرهم من المهتمين بالتحليل المالي. وتم تقسيمها الى مراحل مفصلة، استناداً الى أسس واضحة. وقد تناولها هذا الكتاب بشكل مفصل وموسع ابتداء من مرحلة الحصول على خطاب التكليف، وانتهاءً بصياغة التقرير، وذلك خدمة للقائمين بالتحليل المالي في جانبه التطبيقي على وجه الخصوص.

ونظراً لتأثير المبادئ والفروض المحاسبية على القياس المحاسبي، وإنعكاس ذلك على القوائم المالية، التي تعتبر أهم مصدر للمعلومات المحاسبية التي يستخدمها المحلل المالي، فقد تم استعراض الفروض المحاسبية الأساسية، إضافة الى المبادئ المحاسبية، مع التركيز على تأثيرها على القوائم المالية والتحليل المالي، كما تم استعراض القوائم المالية ذات العلاقة بالتحليل المالي، وذلك من خلال أمثلة موسعة عن كل منها، ولم يتم الاكتفاء بالقوائم التقليدية، حيث تمت الاشارة الى قائمة التغير في المركز المالي بشكل مناسب. إضافة الى تدعيم هذه الدراسة بواقع القوائم المالية وأثره على التحليل المالي، وبشكل خاص التركيز على نقاط

الضعف في هذه القوائم، ودور قائمة التدفق النقدي في التغلب عليها، ولاستكمال الموضوع فقد تمت دراسة مصادر التمويل والاستخدامات بشكل عام، إضافة الى التحليل المالي لكل منها.

وبناء على الأهمية التي تحتلها النسب المالية في مجال التحليل المالي، وباعتبارها أقدم أداة تم التعرف عليها في هذا المجال، فقد تم إستعراض تطورها بمنهج تاريخي ابتداء من عام ١٨٧٠م وحتى العصر الحاضر، إضافة الى التركيز على تحليل قائمة المركز المالي، وتحليل قائمة الدخل، واستنباط النسب المالية الخاصة بكل منهما، فقد تم شرح النسب المالية المشتركة بين هاتين القائمتين. وهذا المنهج هو المنهج الطبيعي للتحليل. الأ أنه لم يغب عن البال تقسيم النسب المالية الى مجموعات حسب الأهداف المتوقعة من استخدامها، ولذلك تم عرضها في مجموعات تتعلق بالسيولة، والنشاط والربحية والمديونية، ونسب السوق وذلك أسوة بما هو متعارف عليه في كثير من مؤلفات التحليل المالي. كما تم مناقشة النسب المعيارية واستخداماتها، من الجوانب المتعلقة بخصائصها وحدود الانتفاع بها، وطرق استخراجها المختلفة، مع التركيز على الاقتصادية والاحصائية منها.

وقد تميز هذا الكتاب بدراسته للجوانب العلمية المتقدمة للتحليل المالي ممثلة في التحليل المالي باستخدام الأساليب الاقتصادية والرياضية والاحصائية، وقد جاءت هذه الدراسة موسعة، ومدعمة بأمثلة جزئية وأخرى شاملة، لقناعتنا بضرورة معرفة المستفيدين بها بشكل موسع، نظراً لاغفالها من قبل كثير من الكتاب في مجال التحليل المالي.

ونظراً للأهمية التي يحتلها موضوع تحليل المركز المالي بنوعيه «قصير الأجل» و «طويل الأجل» فقد تم دراستهما في إطار مترابط، مع التركيز على النشاط التجاري بشكل خاص. وقد تم تدعيم هذه الدراسة بحالة عملية محلولة حول النوعين المذكورين للتحليل.

ومن خلال العرض السابق لمحتويات هذه الكتاب فقد كان التوجه الى اعداده ليكون متعدد الأغراض، ومن أهمها ما يلي:

١. أن يكون كتاباً تعليمياً يستفاد منه في مراحل الدراسة الجامعية، وبشكل خاص المرحلة

التعليمية الأولى، حيث أنه يغطي مقرر مادة التحليل المالي في معظم الجامعات الأردنية بشكل خاص.

٢. أن يكون مرشداً تطبيقياً يخدم القائمين بأعمال التحليل المالي، بشكل رئيسي أو جزئي ضمن مهام وظائفهم التي يمارسونها.

٣. أن يكون مادة مساعدة تخدم في مجالات التدريب ذات العلاقة بالتحليل المالي، بمستوياتها المختلفة، فهو مفيد للمدرّب والمتدرّب معاً، نظراً لأنه يجمع كثيراً من المعلومات المستخدمة في التدريب في مؤلف واحد، وبالتالي يصلح كحقيبة تدريبية للتحليل المالي.

٤. أن يكون مرجعاً علمياً في معظم جوانبه، وبشكل خاص الجوانب الرياضية، والفكرية للتحليل المالي، وبعض الجوانب المتعلقة بالحاسبة والقوائم المالية، وبذلك فإنه يخدم أعمال البحث العلمي في مستويات متعددة.

وعلى الرغم مما ذكر فإن هذا الكتاب، الذي يعتبر لبنة في الصرح العلمي الكبير للتحليل المالي، بحاجة أن تضيف إليه الجهات المعنية بالبحث العلمي، لبنات أخرى ليعلو الصرح العلمي، بجهد المخلصين.

والله الموفق

المدخل الفكري لتحليل المالي

الباب الأول

الفصل الأول
الإطار النظري لتحليل المالي

الفصل الثاني
مراحل تحليل المالي

الفصل الأول الإطار النظري للتحليل المالي

أولاً: مفهوم التحليل المالي:

إن المفهوم الحديث للإدارة المالية يتلخص في مجالات رئيسية ثلاثة هي:

١- التخطيط المالي.

٢- الرقابة المالية.

٣- الحصول على الأموال بهدف استثمارها.

ويهدف التخطيط إلى وضع الخطط المالية الرامية إلى تحقيق أهداف المؤسسة، بينما تهدف الرقابة المالية إلى تقييم السياسات المالية، وإتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، مما يتطلب الحصول على المعلومات المتاحة والمناسبة عن المؤسسة، وإجراء التحليل اللازم عليها، باتباع أدوات تحليلية مناسبة.

ومن ناحية تاريخية، فإن التحليل المالي، يعتبر وليد الظروف الاقتصادية التي نشأت في مطلع الثلاثينات من هذا القرن، وبالتحديد في فترة الكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية، والذي أدى إلى ظهور بعض عمليات الغش والخداع، وإنهيار بعض المؤسسات، مما أوجد حاجة إلى نشر المعلومات المالية عن الشركات، وأدى بالتالي إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية هي «وظيفة التحليل المالي» وقد أولت المؤسسات المالية بشكل خاص أهمية خاصة للتحليل المالي، بعد أن ثبت جدواها كأداة مميزة تساعد في إتخاذ القرارات المالية المختلفة.

وبدراسة الكتابات في مجال التحليل المالي يتضح للقاري مجموعة من التعاريف التي تتناولها، تختلف باختلاف المنهج العلمي المتبع، ويمكن اختصارها فيما يلي:

أ - التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية إتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.

ب- ان التحليل المالي يتضمن عملية تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها (التي يجري إعدادها وعرضها وفق قواعد وأسس محددة تتضمنها النظرية المحاسبية) وبمساعدة بيانات أخرى اضافية في ضوء إعتبارات معينة ولأغراض محددة، فقد يكون لأغراض تقويم قرار أو فرصة استثمارية أو لأغراض تقرير منح الائتمان أو بهدف تقييم الأداء للمنشأة أو لنشاط معين من أنشطتها.

ج- التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الادارة المالية، ظهرت أهميته باديء الأمر في ميدان الائتمان والاستثمار، وانتقلت بعد ذلك الى الميادين المتنوعة للادارة المالية كوسيلة من وسائل التخطيط والرقابة.

د - التحليل المالي في جوهره لا يخرج عن الدراسة التفصيلية للبيانات المالية والارتباطات فيما بينها، واثارة الأسئلة حول مدلولاتها في محاولة تفسير الأسباب التي أدت الى ظهور هذه البيانات بالكميات التي هي عليها، مما يساعد على إكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة التي يعمل المشروع في إظهارها.

يتضح من التعاريف السابقة انها تركز على آلية التحليل المالي وعلاقتها بالقوائم المالية، إضافة الى الهدف العام للتحليل المالي، وهنا يجدر بنا القول أن التحليل المالي علم يرتبط بكثير من العلوم الاقتصادية، وأهمها المحاسبة والاحصاء، نظراً لما توفره للمحلل المالي من المعلومات والبيانات اللازمة لإنجاز العملية التحليلية، وتتوقف درجة صدق النتائج وتعبيرها السليم عن الواقع على دقة البيانات والمعلومات المحاسبية والاحصائية التي يستخدمها المحلل المالي.

ثانياً: أهمية التحليل المالي:

تنبع أهمية التحليل المالي باعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية، التي تهتم بدراسة القوائم المالية، بشكل تحليلي مفصل، يوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم، والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترة زمنية محددة، أو فترات زمنية متعددة، إضافة الى توضيح حجم هذا التغير على الهيكل المالي العام للمنشأة، وآثار هذا التغير بشكل واضح. وبالتالي يساعد التحليل المالي في الاجابة على كافة التساؤلات التي تطرحها كافة الجهات المستفيدة من القوائم المالية.

ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي تدرج في النقاط التالية:

- ١- يعتبر أحد مهام المدير المالي في المنشآت المختلفة، ويساعده في أداء مهامه بشكل فعال.
- ٢- تستخدمه الجهات المسؤولة في البنوك التجارية عند منحها التسهيلات المصرفية لعملائها، حيث يوضح مدى قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة على التسهيلات الائتمانية المختلفة.
- ٣- يتناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة، سواء كانت في منشآت تجارية أو صناعية أو خدمية أو غيرها، وبالتالي يمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم لاتخاذ القرارات الرشيدة.
- ٤- يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء المنصرم من ناحية، ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية من ناحية أخرى، إضافة الى اخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.
- ٥- تساعد النسب المالية والاحصائية، والمعلومات والبيانات التي تمثلها هذه النسب والاتجاهات والتغيرات في تفهمها والحكم عليها من قبل مدقق الحسابات وبالتالي يمكن اعتبار التحليل المالي أداة فعالة لزيادة فاعلية التدقيق.

٦- يساعد التحليل المالي في تقييم الشركات والمنشآت المختلفة تقييماً شاملاً، يمكن من خلاله الحكم عليها، وبالتالي معرفة ما إذا كانت ستستمر في حياتها الاقتصادية أم أنها متعثرة وسيتم تصفيتها أو تعديل نشاطها الذي تمارسه، أو غير ذلك.

٧- يساعد في توقع مستقبل الوحدات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها من ربح أو خسارة، وبالتالي معرفة الاجراءات المناسبة للملافة اشهار إفلاسها واناذ الملاك من خسائر محتملة.

وختاماً يمكن القول أنه في ظل التوجه الى الأساليب العلمية في المجالات الادارية المختلفة، تزداد اهمية التحليل المالي، وكلما كان التوجه متقدماً نحو الأساليب العلمية الادارية، فإنه بالتبعية سيتم التحول من الأساليب التقليدية في التحليل المالي الى الأساليب العلمية والرياضية الاكثر تقدماً.

ثالثاً: الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

تعدد الجهات المستفيدة من التحليل المالي، وتسعى كل جهة منها الى الحصول على اجابات ملائمة حول مجموعة الأسئلة التي تهم مصالحها، وعلى المحلل المالي مراعاة متطلبات الجهات المستفيدة وكفاءاتها، فمنها من هو على قدر كبير من المعرفة ويحتاج الى حقائق متعمقه، ومنها من هو على معرفة سطحية ويحتاج الى حقائق عامة سهلة الفهم، خالية من التعقيدات العلمية المتخصصة.

ويمكن تبويب الجهات المستفيدة من التحليل المالي حسب درجة اهتمامها بنتائج التحليل الى ما يلي:

١- المستفيدون داخل المنشأة:

يقصد بهم المستويات الادارية المختلفة في المنشأة، ابتداء من رئيس مجلس الادارة ومروراً بمجلس الادارة، والمدير العام، ومديري الادارات، ورؤساء الأقسام... الخ.

ويلاحظ أن إهتمامات كل مستوى من المستويات الادارية في المنشأة يختلف نسبياً من مستوى الى آخر، نظراً لاختلاف المسؤوليات الملقاة على عاتق كل منها.

ويلاحظ أن هذه الفئة من المستفيدين تستخدم نتائج التحليل في:

أ - الرقابة والتخطيط والتقويم واتخاذ القرارات الرشيدة، وبذلك فإنها تحتاج الى معلومات مفصلة وذات طابع احصائي ملائم. وعادة ما تتعلق هذه المعلومات بنظم المحاسبة الادارية والتكاليفية المختلفة في المنشأة.

ب- الحصول على مؤشرات مالية كمية، تتعلق بأداء المنشأة بصورة شاملة على اعتبار المنشأة وحدة متكاملة، ولذلك تكون المعلومات اللازمة اجمالية مستقاة من نظام المحاسبة المالية.

وجدير بالذكر أن إهتمام هذه الفئة بالتحليل المالي في تزايد مستمر لتدعيم نشاطات الادارة في كافة مجالات العمل الاداري والمالي والفني في المنشأة.

٢- المستفيدون خارج المنشأة:

يقصد بهم كافة الأطراف من خارج المنشأة، والتي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمنشأة. ونظراً لأن إهتمامات هذه المجموعة غير متجانسة أو غير متشابهة فقد وجد أنه من الأنسب تقسيمها الى ما يلي:

أ - المستفيدون ممن ترتبط مصالحهم مباشرة بالمنشأة:

يقع ضمن هذه المجموعة، المساهمون وهم المستثمرون الحاليون، يضاف اليهم المستثمرون المتوقعون في المستقبل، والمقرضون على اختلاف فئاتهم من بنوك ومؤسسات مالية تجارية وصناديق الاقراض الحكومية، والدائنون التجاريون، وحملة السندات. ويقع ضمن هذه المجموعة مدقق الحسابات، والموظفون والعاملون في المنشأة. وبصورة مختصرة فإن كل من ذكر ضمن هذه المجموعة يستفيد من نتائج التحليل المالي في إتخاذ القرارات المتعلقة بنشاطاتهم وتؤثر على المنشأة بصورة أو أخرى. ونعتقد أن هذه القرارات معروفة للقاري.

ب- المستفيدون ممن ترتبط مصالحهم بالمنشأة بصورة غير مباشرة:

ومثل هذه المجموعة من المستفيدين، تربطهم بالمنشأة رابطة يصعب تحديدها بدقة

أو بشكل مباشر، إلا أن لهم مصالح واهتمامات بنتائج التحليل المالي للمنشأة، ويتخذون بناء عليها قرارات تؤثر على أعمالهم بشكل مباشر.

ويقع ضمن هذه المجموعة الأجهزة الرقابية الحكومية، وأجهزة التخطيط الحكومية والأجهزة الضريبية، ومراكز البحث العلمي، والباحثون المتخصصون، والصحافة الاقتصادية، ومجالس الغرف الصناعية والغرف التجارية، والأسواق المالية (البورصات) وغيرها.

وكما ذكر سابقاً، فإنه نظراً لتعدد الجهات في هذه المجموعة، فإن إهتماماتها ومصالحها متعددة ومتفاوتة كذلك، ويتخذ كل منها القرارات التي تخص نشاطه ويستفيد منها بطريقة الخاصة.

رابعاً: خصائص التحلل المالي:

في البداية يحسن القول أن التحلل المالي، قد يكون شخصاً مفرداً في المنشأة متخصص في اعداد تقرير التحليل المالي، وقد يكون في وظيفة إدارية يناط بها مهام متعددة، احداها التحليل المالي. وقد يكون وحدة إدارية متخصصة في التحليل المالي، يقوم كل موظف فيها بجزء من نشاطات التحليل المالي، وفي ظل هذه الظروف والاحتمالات، فإن الخصائص التي سنذكرها تتعلق بكل من يمارس مهام التحليل المالي، بشكل فعال وشامل.

وينظر الى العاملين في مجال التحليل المالي، أسوة بالعاملين في مجالات الاستشارات والبحوث، حيث أن نشاطاتهم وإن كانت تبدو لبعضهم دورية متكررة، إلا أنها تعتمد على الابداع والابتكار والفكر المتعمق.

وجدير بالاشارة الى أن القائمين بالتحليل المالي في معظم المؤسسات في منطقتنا العربية، دون مستوى الطموحات، ودورهم محدود جداً في الحياة العملية للوحدات الاقتصادية، حتى الكبيرة منها. وبناء على ذلك نرى ضرورة وضع بعض الخصائص

والسمات التي تميز المحلل المالي الفعال، كهي تكون مرشداً للوحدات الاقتصادية عند تعيين المحللين الماليين لديها. ومنها ما يلي:

أ- التأهيل العلمي:

إن طبيعة العمل في مجال التحليل المالي، ترتبط بالدراسات الجامعية في مجالات المحاسبة وعلوم إدارة الأعمال والعلوم المرتبطة بهما، ولهذا فإن الحصول على الشهادة الجامعية الأساسية في العلوم المذكورة يعتبر شرطاً أساسياً لممارسة التحليل المالي، وحبذا لو كان ذلك مدعماً بالدورات التدريبية في هذا المجال. ويعتبر أكثر ملاءمة أن يكون المحلل المالي حاصلاً على شهادة جامعية فوق الشهادة الجامعية الأساسية، سواء كان ذلك من جامعة أو معهد متخصص في هذه المجالات. ونرى أن الموضوعات التي يجب أن تغطيها دراسته الجامعية، المحاسبة بكافة فروعها، وإدارة الأعمال بفروعها، والاقتصاد والتخطيط الاقتصادي، والاحصاء بأساليبه التقليدية والحديثة، وتدقيق الحسابات، واستخدامات الحاسوب في العلوم المالية والاحصائية والإدارية والأساليب الكمية وما شابه ذلك.

ب- الخبرات والمهارات العملية:

تكتسب الخبرات العملية بالممارسة، وتكسب المحلل المالي المهارات والقدرات اللازمة لإجراء التحليل المالي بسرعة ودقة، والقدرة على الاستنتاج والربط بين الموضوعات المختلفة، والمفاضلة بين البدائل، إضافة إلى القدرة على الاهتمام بالعلاقات السببية بين المؤشرات المختلفة، وبين مختلف عناصر القوائم المالية وبين أية عناصر أخرى في التقارير.

ومن المهارات اللازمة، مهارة الحكم والاستفادة من المبادئ العلمية والتطبيقات العملية المرتبطة بها، ومعرفة أسباب الفروق بين الأرقام المخططة والفعالية، وبعدها تشخيص المشكلات وبالتالي القدرة على اتخاذ القرارات التصحيحية. ومن المهم في هذا الشأن أن تتوافر لدى المحلل المالي القدرة على تفسير الدلالات والمؤشرات الكمية التي يتم

التوصل إليها في التحليل المالي، لجعل هذه المؤشرات المالية أداة فعالة تعين المستفيدين منها، وليست مجرد أرقام صماء جامدة غير مفهومة.

ويرتبط بالقدرات والمهارات المذكورة مجموعة من المعارف الأساسية، يجب على المحلل المالي أن يحصل عليها، كمعرفته الوافية بكافة الجوانب الاقتصادية للقطاع الذي تمارس فيه المنشأة التي يعمل فيها، إضافة إلى المعرفة التامة بكل أحوال المنشأة الماضية والحاضرة وتوجهاتها المستقبلية، والبيئة التي تعيش وتعمل فيها.

ج- الصفات الشخصية:

نظراً لطبيعة التحليل المالي، فإن من يعمل في هذا المجال، عليه أن يتحلى بصفات خاصة مميزة، من أهمها القدرة على التعامل بالأرقام ولفترة طويلة دون كلال أو ملل، إضافة إلى الموضوعية والبعد عن التحيز، والبعد عن السطحية والتوجه نحو العمق والتعمق في تفهم العلاقات بين الأرقام، وابداء الرأي الفني بعد بذل الجهد الكافي في العمل.

ويتطلب التحليل المالي أن يكون المحلل المالي متمكناً من اللغة التي يعد بها تقريره، بما في ذلك إتقان الكتابة والتحدث، بحيث تكون عباراته سلسله لا غموض فيها ولا تحمل معنى غير الذي يقصده.

وتقتضي طبيعة التحليل المالي أن يتعامل المحلل المالي مع الآخرين بأمزجتهم المختلفة ولذلك عليه أن يتمتع بقوة الشخصية التي تكسبه إحترام الآخرين وتقدير عمله، وعليه أن يتمتع بالصبر وضبط النفس والذكاء وحضور البديهة وحسن التعامل مع الآخرين وغيرها من الصفات الايجابية المشابهة.

وبعد الإشارة الموجزة إلى التأهيل العلمي والخبرات والمهارات العملية، والصفات الشخصية، يجب القول أن كل عنصر من هذه العناصر منفرداً لا يؤدي إلى وجود محلل مالي فعال، ولكن توافر هذه العناصر كمجموعة متكاملة يحقق هذا الهدف.

وتعتبر هذه الصفات بمثابة معايير لاختيار أو تعيين المحلل المالي في المنشآت التي تمارس التحليل المالي وإذا كان بعض ممارسي هذا العمل لا يتمتعون إلا بالقليل من هذه الصفات، فإنه على المدى البعيد سيتم التشديد في هذه المعايير كلما زاد الوعي بالتحليل المالي، وهو ما نتوقعه مستقبلاً.

خامساً: دور المعلومات في التحليل المالي:

يستخدم في الكتابات مصطلح «البيانات» ومصطلح «المعلومات» على إعتبار أنهما مترادفين، وهذا خطأ شائع يقع فيه الكثيرون. مما يتطلب ضرورة توضيح الفرق بينهما، والعلاقة بينهما تسهيلاً لفهم هذا الموضوع على أسس علمية محددة.

وبداية نوضح مدلول مصطلح «المعرفة» الذي يستخدم في هذا الشأن، والذي يستخدم لوصف مدى فهم الفرد للواقع، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو بهما معاً.

وبديهياً فإن المعرفة لا تتطلب لذاتها، وإنما تتطلب للمساعدة في القيام بتصريف معين، أو لاتخاذ قرار ما. وبالتفكير في موضوع إكتساب المعرفة، لوجدنا أن العقل البشري يتلقى عدداً كبيراً من البدائل التي تعبر عن الواقع، يقوم العقل البشري بفحصها وتمحيصها، حيث يقبل بعضها، ويرفض بعضها الآخر. وتكون نتيجة قبوله للبدائل ذات المعنى يؤدي الى زيادة المعرفة لدى الفرد، بينما لا تؤدي البدائل المرفوضة الى أية زيادة فيها.

وبالنسبة للبيانات، فإنه يمكن النظر اليها باعتبارها جميع البدائل التي تعبر عن الواقع من أفراد وأشياء وأحداث ومبادئ، وتحظى بقبول العقل البشري. وتتميز هذه البيانات بأنها موضوعية بطبيعتها نظراً لأنها مجرد تعبير عن الواقع. ومن المعروف أن مصادر البيانات داخلية وخارجية عن المنشأة، وعادة ما يكون حجم البيانات كبيراً، لدرجة أنها قد تصبح عبئاً على الفرد وعلى التنظيم الذي تتواجد فيه، مما يترتب عليه ضرورة تنسيقها وترتيبها وحفظها بشكل يتلاءم مع أهداف الفرد المستخدم لهذه البيانات.

أما بالنسبة للمعلومات فهي نتاج العمليات التي يتم من خلالها تنظيم البيانات بطريقة ما تساعد على زيادة المعرفة لدى الفرد، ويلاحظ أن المعلومات ترتبط بالفرد بما قد يجعلها غير موضوعية، نظراً لما يتصف به الفرد من التحيز النسبي.

ومعروف أن المعلومات يتم إنتاجها من البيانات، وأن البيانات هي المادة الخام لإنتاج المعلومات من خلال عمليات تشغيلية محددة، قد تكون بسيطة للغاية وقد تتعدى لدرجة كبيرة. ويلاحظ أن المعلومات الناتجة عن مرحلة تشغيل معينة، تعتبر بمثابة بيانات إذا تم ادخالها في مرحلة تشغيل لاحقة ينتج عنها معلومات جديدة وهكذا.

ومن العمليات التشغيلية التي تطبق على البيانات لإنتاج المعلومات في المجالات المالية، تسجيل العمليات المالية، التحقق من صحة البيانات باستخدام أساليب تدقيق الحسابات، تصنيف البيانات حسب نوعها، أو ترتيبها في تتابع معين رقمياً أو أبجدياً، وتلخيصها عن طريق التجميع الرياضي أو تلخيصها استناداً إلى أساس معين، إجراء العمليات الحسابية المختلفة عليها من جمع وطرح وضرب وقسمة... الخ، وتخزين البيانات باستخدام أحد وسائط التخزين المعروفة، واسترجاع البيانات التي سبق تخزينها على وسائط التخزين المذكورة، ونسخ هذه البيانات بالترحيل من دفتر إلى آخر أو من وسائط مخزنة إلى وسائط مكتوبة وما شابه ذلك. وتعتبر عملية توصيل البيانات من مكان إلى آخر بمثابة عملية تشغيل، حيث أن الهدف الأساسي لنظام المعلومات هو توصيل المعلومات إلى المستخدم النهائي.

وفي مجال التحليل المالي، نلاحظ أن المعلومات المالية والمحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي هي بيانات تستخدم في التحليل المالي لتصبح بعد تطبيق إجراءات التحليل المالي عليها بمثابة معلومات جديدة. وبذلك فإن قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)، وقائمة الدخل أو الحسابات الختامية (حساب التشغيل وحساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر)، وقائمة التغير في المركز المالي، وحساب توزيع الأرباح هي تقارير للنظام المحاسبي في المنشأة وتشتمل على معلومات مالية ومحاسبية. ويلاحظ أن التقارير هي

وسائل إتصال لنقل المعلومات من مستوى الى آخر، وعندما تنتقل المعلومات الحاسبية الى المحلل المالي تصبح بيانات لأغراض التحليل المالي، وبعد تطبيق أساليب التحليل المالي عليها تصبح معلومات جديدة، وهي نتائج التحليل المالي.

وبعد هذا التوضيح، لا بد من الإشارة الى معايير جودة المعلومات الحاسبية، التي تؤدي الى زيادة منفعة وفاعلية القوائم المالية المنشورة لكافة المستخدمين لها على مختلف فئاتهم، بمن فيهم المحلل المالي. وفيما يلي اشارة موجزة لهذه المعايير:

١- الملاءمة:

يقصد بها مدى ملاءمة المعلومات لاحتياجات مستخدميها، ويجب أن تكون المعلومات ملائمة لغرض معين، وهذا يصعب قياسه بدقة. ونظراً لأن القوائم المالية المنشورة ذات أغراض متعددة أو عامة، فإنه يتعذر نشر قوائم مالية تحقق أهداف كل المستخدمين بدرجة متماثلة، وبالتالي يصعب تحقيق الملاءمة المطلقة في التقارير المالية.

ولأغراض التحليل المالي فإن الملاءمة من أهم خصائص المعلومات الحاسبية، حيث يعتمد المحلل المالي على معلومات محاسبية للوصول الى مؤشرات مالية لترشيد القرارات التي تتخذ استناداً اليها.

٢- امكانية الاعتماد عليها:

تعبر عن توفر خصائص معينة في المعلومات الحاسبية، تضع لدى مستخدميها ثقة نسبية فيها، وتجعله مطمئناً عند استخدامها وكلما زادت هذه الخصائص في المعلومات الحاسبية، زادت درجة الثقة فيها والاعتداد بها، بحيث يطلق عليها «دقة المعلومات» وهنا لا يغيب عن البال القول بان الدقة هنا ليست الدقة المطلقة، بل الدقة النسبية، التي تتأثر بنسبة المسموحات في هذه المعلومات. وكلما اقتربت المعلومات من الموضوعية وابتعدت عن التحيز زادت درجة الثقة فيها.

٣- قابليتها للفهم من قبل المستخدم:

يتم عرض المعلومات الحاسبية في القوائم المالية بشكل فني متعارف عليه،

وبمصطلحات محاسبية فنية، يفترض فهمها من قبل المستخدم، وبالتالي لا بد أن تتلاءم مع المستوى العلمي لهذا المستخدم، وهنا نقصد المستخدم الرشيد، ويعتبر المحلل المالي مستخدماً رشيداً، يفترض فيه أن يكون قادراً على فهم القوائم المالية والمعلومات التي تتضمنها بشكل محدد ودقيق.

٤- الشمولية:

يقصد بذلك أن تتوفر كافة المعلومات المحاسبية والمالية اللازمة في الوقت الحاضر وفي المستقبل للمحلل المالي أو لأي مستخدم آخر، وهذه خاصية غير ملموسة ويصعب قياسها بدقة، بمعنى أنها تتماشى مع الأهمية النسبية للمعلومات وأهم ما في ذلك أن لا تخفي المعلومات المحاسبية أية حقائق جوهرية وأساسية تهم الجهات المعنية بالتحليل.

٥- القابلية للمقارنة:

يقصد بالمقارنة، تلك التي تتم بين هذه المنشأة وبين المنشآت الأخرى المماثلة أو القطاع الاقتصادي الذي تنتسب إليه، وكذلك المقارنات التاريخية، حيث تتم المقارنه بالسنوات السابقة، أو بالتوقعات المستقبلية التي تم تقديرها سابقاً لهذه المنشأة، وهذا يتطلب تناسقاً في عرض المعلومات موضوع المقارنة، وتناسقاً في أسس إعدادها وتجميعها وإحتسابها.

٦- وهناك خصائص أخرى يجب توفرها في المعلومات، من أهمها الوضوح والمرونة والقابلية للتحقق والقابلية للقياس الكمي وامكانية الوصول إليها. ونظراً لأن هذه الخصائص شائعة في معظم الكتابات التي تتناول نظم المعلومات المحاسبية والادارية فإننا نكتفي بالإشارة إليها.

سادساً : أنواع التحليل المالي

يمكن النظر الى التحليل المالي باعتباره أنواعاً متعددة، يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب، الذي يتم استناداً الى أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس ما يلي:

١- الجهة القائمة بالتحليل:

إستناداً الى الجهة القائمة بالتحليل المالي يمكن تويب التحليل المالي الى ما يلي:

أ- التحليل الداخلي:

يقصد به التحليل المالي الذي يتم بواسطة موظف أو قسم أو إدارة أو أية وحدة تنظيمية أخرى تقع ضمن الهيكل التنظيمي للمنشأة، مثل الادارة المالية، قسم المحاسبة، التدقيق الداخلي... الخ. وعادة ما يهدف هذا التحليل الى خدمة إدارة المنشأة في مستوياتها الادارية المختلفة.

ويحظى المحلل الداخلي بإمكانيات أكبر من غيره لمعرفة بالسياسات الادارية والطرق المحاسبية المتبعة في المنشأة، إضافة الى مقدرته على الحصول على البيانات اللازمة للتحليل المالي بدقة أكبر وبتفاصيل أدق، ولديه الفرصة للاطلاع على مصادر البيانات بشكل مباشر أو غير مباشر. والأهم من ذلك لديه فرصة حقيقية للحصول على مساعدة كافة المعنين في المنشأة. وبشكل خاص مركز الحاسوب، والاحصائيون... الخ.

ب- التحليل الخارجي:

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة، ويهدف هذا التحليل الى خدمة هذه الجهات الخارجية ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات، القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك، والبنوك المركزية والغرف الصناعية والغرف التجارية، ومدقق الحسابات الخارجي... الخ.

وبالنسبة للبيانات المستخدمة، فغالباً ما تعدها المنشآت لهذه الجهات الخارجية دون معرفة بأهدافها التفصيلية، ويكون حظ المحلل المالي الخارجي قليلاً في الحصول على بيانات دقيقة وشاملة، ويصعب الحصول على تعاون معديها في المنشآت المالية.

٢- طبيعة البيانات والمعلومات:

يمكن تويب التحليل المالي إستناداً الى طبيعة المعلومات المستخدمة في التحليل من

زوايا مختلفة من أهمها:

أ- مصدر الحصول على البيانات والمعلومات:

حيث أن هناك بيانات يتم الحصول عليها من داخل المنشأة، بمعنى أنها موجودة في تقارير أعدتها المنشأة، لأغراض مختلفة، قد يكون التحليل المالي أحدها، وقد تكون أعدت في الخارج باعتبارها معايير قطاعية أو ما شابه ذلك.

ب- مدى تدقيق البيانات من عدمه:

يمكن تبويب البيانات حسب خضوعها لإجراءات تدقيق الحسابات سواء كانت بواسطة المدقق الداخلي أو المدقق الخارجي إلى ما يلي:

١- بيانات تم تدقيقها.

٢- بيانات لم يتم تدقيقها.

وتعتبر الفئة الأولى أكثر دقة من الثانية وبالتالي تكون نتائج التحليل التي تعتمد عليها أكثر دقة كذلك بعكس الثانية.

ج- مدى نشر البيانات من عدمه:

يلاحظ أن البيانات بناء على هذا الأساس تبويب إلى:

١- بيانات منشورة.

٢- بيانات غير منشورة.

ويلاحظ الفرق بينهما، حيث أن البيانات المنشورة عادة ما تكون ملخصه وعامة بينما تكون البيانات غير المنشورة أكثر تفصيلاً.

٣- الأسلوب المتبع في التحليل:

تتعدد الأساليب المتبعة في التحليل المالي ومن أمثلتها:

أ- أسلوب التحليل بالنسب المالية.

ب- أسلوب التحليل بالمقارنات.

ج- أسلوب التحليل بالأرقام القياسية.

د - أسلوب التحليل باستخدام الطرق الرياضية.

وهناك أساليب أخرى متعددة، وبشكل عام يعتمد اختيار أسلوب التحليل المالي على عوامل مختلفة منها، الغرض الذي يهدف إليه التحليل، ونطاقه، وحجم البيانات المالية المتاحة، إضافة إلى الخبرة التي يتمتع بها المحلل المالي.

٤- البعد الزمني للتحليل:

إن للتحليل المالي بعداً زمنياً، يمثل الماضي والحاضر، وبناء عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي:

أ - التحليل الرأسي:

بمعنى أن يتم تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الاجمالي لهذه العناصر، أو إلى مجموع مجموعة جزئية منها. بمعنى أنه يتم دراسة العلاقات بين عناصر القائمة المالية على أساس كلي، وفي تاريخ معين، ويمكن وصفه بالثبات أو السكون. كما يمكن وصفه بالتوزيع النسبي الذي يساعد المحلل المالي في إكتشاف ظواهر ذات مدلولات معينة يهتم بها المحلل المالي.

ومثال ذلك لو كان التحليل مطبقاً على قائمة المركز المالي فإن من النسب الناتجة

ما يلي:

$$\% \frac{\text{مجموع الأصول الثابتة}}{\text{مجموع الأصول}} \quad ، \quad \% \frac{\text{مجموع الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

$$\frac{\text{المدينون}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}} \% \quad ، \quad \frac{\text{المباني}}{\text{مجموع الأصول الثابتة}} \%$$

ويمكن التوسع في الأمثلة بشكل كبير ويستطيع القارئ ببساطة اعطاء امثلة من عنده. ويجدر التذكير أن تحديد الأهمية النسبية للعنصر أو البند في القائمة المالية ليس من الصعوبة بمكان، ولا يمثل الأهمية النهائية التي يسعى المحلل المالي للوصول إليها، وإنما الأهمية الحقيقية تمثل في تفسيرها والربط فيما بينها والتعرف على أسباب قيامها والتوصل الى النتائج التي تحقق الأهداف التي يسعى التحليل المالي الى تحقيقها.

ب- التحليل الأفقي:

يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية، وفي زمن متغير، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصاً عبر فترة زمنية. وخلافاً للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون، فإن هذا التحليل يتصف بالحركة، لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة.

كما يلاحظ أن هذا التحليل يستهدف سلوك عنصر من عناصر القائمة المالية على مدار فترات زمنية، قد تكون سنتين أو أكثر، مع توضيح التغير الحاصل في قيمة هذا العنصر في صورة مطلقة أو على شكل نسبة مئوية. ويتخذ من السنة الأولى سنة أساس تقاس عليها السنوات التالية لمعرفة التغيرات أو الاتجاهات لكل عنصر.

ويستفاد من هذا التحليل فيما يلي:

١- التعرف على سلوك أي عنصر من عناصر القائمة المالية التي تخضع للدراسة عبر الزمن.

٢- إتخاذ القرارات المناسبة بعد التعرف على أسباب التغير التي يتم التعرف عليها بعد تقييم انجازات المنشأة ونشاطاتها المختلفة.

٥- الفترة التي يغطيها التحليل:

يمكن تبويب التحليل المالي إستناداً الى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل الى ما يلي:

أ- التحليل المالي قصير الأجل:

قد يكون التحليل المالي رأسياً أو أفقياً، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة الأجل، ويستفاد منه في قياس قدرات المنشأة وانجازاتها في الأجل القصير، ويعتبر أداة للتخطيط المالي قصير الأجل كذلك. كما يركز على تحليل التداول والسيولة النقدية، ورأس المال العامل ومكوناته، والتدفقات النقدية والربحية في الأجل القصير.

وبناء على ما ذكر يهتم به البنوك والموردون، والمديرون الماليون كل في إطار عمله.

ب- التحليل المالي طويل الأجل:

أسوة بالتحليل قصير الأجل فقد يكون رأسياً أو أفقياً، ولكنه يختلف عنه في الفترة الزمنية التي يغطيها، التي تتصف بطولها. وبالتالي فإنه يستفاد منه في قياس قدرات المنشأة وانجازاتها في الأجل الطويل.

ويركز هذا التحليل على تحليل هيكل رأس المال والأصول الثابتة، والربحية في الأجل الطويل، إضافة الى تغطية التزامات المنشأة طويلة الأجل، بما في ذلك القدرة على دفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظامها في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات، وتأثيرها على أسعار أسهم المنشأة في السوق المالية.

كما يستفيد من هذا التحليل مجموعة المستثمرين في أسهم المنشأة، والمستثمرين في السندات وأصحاب القروض طويلة الأجل مثل صناديق الاقراض طويل الأجل أو صناديق التنمية بأنواعها.

وفي مجال التخطيط طويل الأجل فإن هذا التحليل يساعد المديرين المهتمين

بالتخطيط طويل الأجل، وبشكل خاص في مجالات الاقتراض والربحية والتوسع وإدارة الأصول الثابتة وما شابه ذلك.

٦- الهدف من التحليل المالي:

يمكن تبويب التحليل الى عدة أنواع استناداً الى الهدف من التحليل منها:

أ - تحليل لتقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.

ب- تحليل لتقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل.

ج- تحليل لتقويم ربحية المنشأة.

د - تحليل التدفقات النقدية.

هـ - تحليل لتقييم كفاءة الإدارة او احدى الادارات.

و - أنواع أخرى حسب الأهداف الأخرى المراد تحقيقها.

٧- المدى الذي يغطيه التحليل:

يمكن تبويب التحليل استناداً الى المدى أو النطاق الذي يغطيه التحليل المالي

ومنها:

أ -- التحليل الشامل:

يشمل هذا التحليل كافة نشاطات المنشأة لسنة مالية واحدة أو لمجموعة من السنوات.

ب- التحليل الجزئي:

يفغطي هذا التحليل جزءاً من نشاطات المنشأة فقط لفترة زمنية معينة أو أكثر.

٨- أنواع أخرى من التحليل يصعب حصرها.

اسئلة الفصل الأول

- ١- يعتبر التحليل المالي من الناحية التاريخية ولید الظروف الاقتصادية التي نشأت في مطلع الثلاثينات من هذا القرن، بين الآثار الاقتصادية التي من خلالها أدت الى ظهور التحليل المالي للوجود؟
- ٢- يعرف التحليل المالي بتعريفات متعددة. أستعرض بعضها ثم اختر أفضلها من وجهة نظرك، محللاً أسباب اختيارك لهذا التعريف؟
- ٣- لا يعتبر التحليل المالي للقوائم المالية هدفاً بحد ذاته وإنما يستهدف منه تحقيق بعض الغايات. فما هي هذه الغايات؟
- ٤- تعدد الجهات المستفيدة من التحليل المالي، من خلال سعي كل جبهه منها الى الحصول على اجابات ملائمة حول مجموعة من الاسئلة التي تمس مصالحها. عدد الجهات المستفيدة من التحليل المالي، وقدم شرحاً مفصلاً عن الحاجات التي يستجيب لها التحليل المالي لكل جبهه من الجهات السابقة؟
- ٥- من هو المحلل المالي، وما هي صفاته، وهل يصح ان يكون المحلل المالي محاسباً؟
- ٦- يستخدم في الكتابات مصطلح «البيانات» ومصطلح «المعلومات» على اعتبار أنهما مترادفين. فما المقصود بمصطلح البيانات، ومصطلح المعلومات، وما هو الفرق بينهما؟
- ٧- تتميز المعلومات الجيدة ببعض المعايير، فما المقصود بجودة المعايير، وما هي معاييرها؟
- ٨- ما هي الالاس التي يتم بموجبها تقسيم التحليل المالي الى أنواع متعددة؟
- ٩- يقال «بأن للتحليل المالي بعداً زمنياً، يمثل الماضي والحاضر». فما المقصود بهذه العبارة؟
- ١٠- اكتب مقالة بعنوان «الاطار النظري للتحليل المالي».

الفصل الثاني مراحل التحليل المالي

المقدمة:

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل الأساسية، ولا يشترط أن تمر كل أنواع التحليل بكل هذه المراحل، فقد يتم تجاوز بعضها، أو دمج بعضها في الأخرى أو تجزئة مرحلة أساسية إلى مراحل فرعية مفصلة، وهذا يعتمد على نوع التحليل، وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة... الخ.

ويتفق معظم المهتمين بالتحليل المالي أن مراحل التحليل المالي الأساسية هي:

أولاً: الحصول على خطاب التكاليف:

يعتبر الحصول على خطاب التكاليف بالقيام بالتحليل المالي مرحلة أولى، وينظر إليها باعتبارها مرحلة هامة وضرورية نظراً لأنها تحدد الإطار الذي سيعمل فيه المحلل المالي، إضافة إلى تحديد حقوقه وواجباته ومسؤولياته، ويلاحظ في هذا الشأن ما يلي:

أ - عندما تسند مهمة التحليل المالي إلى جهة خارجية، سواء كانت شخصاً خبيراً أو مكتباً استشارياً أو مكتب مدقق حسابات، فإن خطاب التكاليف يحتل أهمية كبيرة، نظراً لأنه يحدد نطاق عمل المحلل المالي، ويحدد حقوقه المالية، والمسؤوليات المترتبة عليه بموجب هذا الخطاب الذي يمثل إتفاقية بين القائم بالتحليل والجهة التي طلبت هذا التحليل، وفي حالة تعارض المصالح بين الطرفين ينظر إليه كوثيقة هامة في التحكيم.

ب- عندما تسند مهمة التحليل المالي الى موظف أو وحدة إدارية داخلية تتبع للجهة التي تحتاج الى التحليل المالي، فقد تكون هذه المهمة مستمرة في الغالب، ومؤقتة في أحيان أخرى، وفي هذه الحالة يتمثل نخطاب التكليف في توضيح مهام القائم بالتحليل بدقة، ويجب أن تكون حدود وظيفته معروفة له ولمن يتصل بهم في الجهة التي يعمل بها، بحيث يستطيع القيام بعمله دونما معوقات.

ثانياً: تحديد هدف التحليل بدقة:

من الضروري جداً، أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول اليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، وتمثل هذه المرحلة أهمية أكبر اذا عرفنا أنها تحدد الوسائل والأساليب التي سيقع عليها اختيار المحلل المالي للوصول الى هذا الهدف.

ويلاحظ أن اهداف التحليل تتفاوت من فئة الى أخرى، فالأهداف التي يسعى اليها المستثمر المحتمل تختلف عن الأهداف التي يسعى اليها البنك الذي سيقدم قروضاً لعملائه، وتختلف كذلك عن أهداف الإدارة في الوحدات الاقتصادية باختلاف أنواعها. ويحسن القول أن تحديد هدف التحليل مهم للمحلل المالي ولمن كلفه بهذه المهمة، حيث يعتمد نجاح العملية التحليلية على تحديد الهدف بدقة.

ثالثاً: تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي:

في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل، من حيث شموله على فترة زمنية طويلة أم فترة متوسطة أم فترة قصيرة، بمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

كما يتم تحديد المساحة الأفقية التي يشملها التحليل والتي تعبر عن البعد الأفقي للتحليل، ويشمل هذا البعد واحداً من الخيارات التالية، كل الوحدات الادارية في المنشأة أو بعضها أو واحدة منها فقط.

وفي هذه المرحلة يتم تحديد البعد المقارن المطلوب، والذي يجمع بين البعد الزمني

والبعد الأقليمي، حيث يحدد موضوع المقارنات بدقة، بمعنى مقارنة السنوات ببعضها ومقارنة المنشآت بمثيلاتها في نفس القطاع في بلد واحد، أو في بلدان أخرى.

رابعاً: تحديد المعلومات المطلوبة لتحقيق الهدف:

يتم في هذه المرحلة، تحديد المعلومات الملائمة للهدف المراد تحقيقه، والتي تعتبر بمثابة المدخلات الضرورية لعملية التحليل المالي. والتي تؤثر على نتائج او مخرجات التحليل بشكل مباشر. وهذا يرتبط بعاملين هما:

أ - دقة المدخلات وكفايتها وملاءمتها للتحليل، وهذا ينطبق على الداخلة والخارجة منها، ومهما كان نوعها محاسبيه أم إحصائية أم غيرها. وفي مجال الكفاية يفترض تحديد مدى الحاجة لكافة القوائم المالية المتاحة أم لبعضها، وكذلك تحديد الفترة الزمنية التي تغطيها هذه القوائم. بمعنى هل تكفي تقارير سنة واحدة فقط أم تقارير حقبة زمنية متعددة السنوات.

ب- كفاية إجراءات التشغيل المتبعة، والمطبقة على المدخلات للوصول الى المخرجات، ويغطي هذا الشرط كلاً من التشغيل اليدوي والتشغيل باستخدام الحاسوب، ومن الضروري القول أن هذه الاجراءات تشمل على الاجراءات الفنية الكافية للتشغيل من جهة، والاجراءات الرقابية عليها من جهة أخرى.

خامساً: التأكد من تطبيق المبادئ والفروض والسياسات السليمة على القوائم المالية:

يستطيع المحلل المالي الوصول الى هذه النتيجة بنفسه، وفي هذه الحالة يتطلب منه جهداً خاصاً، وأن يكون على مستوى متقدم في فحص القوائم المالية، ويتحدد ذلك من خلال تأهيله العلمي وخبراته العملية والتدريب الذي حصل عليه، ولا شك أن ذلك يتطلب منه وقتاً إضافياً، وهذا يزيد من تكلفة التحليل التي سيتحملها من كلفه بمهمة التحليل.

وإذا تعذر على المحلل المالي القيام بهذه المهمة بنفسه، بإمكانه الإعتماد على تقرير

مدقق الحسابات، إذا كانت القوائم المالية مدققة من قبل مدقق حسابات مؤهل بشكل كافٍ، ولديه خبره كافية، وتتوفر فيه كافة معايير التأهيل، وإذا إقتنع بعد ذلك بصحة القوائم المالية، يستطيع الاعتماد عليها.

أما إذا تعذر على المحلل المالي التأكد من أن القوائم المالية سليمة ومعبرة وصادقة، من خلال فحصه أو من خلال تقرير مدقق الحسابات الذي اطلع عليه، فإنه يصبح أمام أحد خيارين هما:

أ - إجراء بعض التعديلات على القوائم المالية لتحقيق هدفه المتمثل في قوائم مالية معبرة وسليمة وتفي بمتطلبات التحليل المالي.

ب- الإعتذار عن قبول هذه القوائم المالية بشكل نهائي كمدخلات للتحليل المالي لوجود إنحرافات كبيرة فيها، ولا تنفع فيها التعديلات الجزئية، وإنما يتطلب الأمر إعداد قوائم مالية جديدة.

ويتضح مما سبق أن مهمة المحلل المالي في هذه المرحلة، ليست سطحية وسهلة، ولكنها مرحلة متعمقة وجادة، ويعتمد نجاحها على وجود محلل مالي مؤهل بشكل كافٍ ولديه المهارات الكافية في مجالات التحليل المالي مع التركيز على المعارف والمهارات المحاسبية والمالية.

ونختتم هذه الفقرة، بأهمية إبلاغ من كلفه بهذه المهمة بالنتيجة التي يتوصل إليها بخصوص تطبيق المبادئ والفروض والسياسات المحاسبية السليمة على القوائم المالية، ايجابية كانت أم سلبية، نظراً لأهمية ذلك وارتباطه بنتائج التحليل المالي وبالتالي على أهدافه.

سادساً: إختيار أسلوب التحليل المناسب:

تعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل المالي، ومنها استخدام أسلوب النسب المالية، وكذلك الاساليب الاقتصادية والأساليب الرياضية. ويشتمل كل نوع من

الأساليب السابقة على مجموعة متفرعة عنه. ويقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل متمثلة في أساليب التحليل المالي، وعليه أن يختار منها الأسلوب المناسب، الذي يحقق أهداف التحليل من جهة، والذي بإمكانه تطبيقه من جهة أخرى.

ومن المهم التذكير بأنه من الأساسيات في هذه المرحلة تحديد ما إذا كان سيعتمد على أسلوب المقارنات من عدمه، وإذا قرر اللجوء الى المقارنات فعليه تحديد هذه المقارنات، بمعنى المقارنات بسنوات ماضية، أو مقارنات بوحدات اقتصادية مماثلة في نفس القطاع، ومقارنات مع بلدان أخرى... الخ.

ومن وجهة نظرنا فهذه المرحلة تعتمد على المحلل المالي بشكل خاص، فهو صاحب القرار، باعتباره الفني المتخصص في علم ومهنة التحليل المالي.

سابعاً: إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل الذي تم إختياره:

يتم التبويب السليم للقوائم المالية في إطار المبادئ والفروض والسياسات المحاسبية المتعارف عليها، وينتج عنه تبويب الأرقام الواردة في هذه القوائم على شكل مجموعات مترابطة فنياً، وتضم كل مجموعة رئيسية منها مجموعات فرعية متجانسة، تربطها حقائق معينة. ويتم هذا التبويب في ظل تعريفات ومصطلحات واضحة ومحددة وموحدة، وغير متغيرة بشكل مستمر، بل ثابتة في ظل مراحل زمنية معقولة، لتحقيق شرط الوصول الى مقارنات سليمة وغير مضللة للقاريء أو المستفيد الذي يسعى الى النتائج بسهولة ويسر.

وليس تبويب القوائم المالية من وجهة النظر المحاسبية هو هدف هذه المرحلة، وإنما الهدف هو تبويبها من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل من جهة، وتركز على الأمور التي تهتمها من جهة أخرى. ونظراً لأن التحليل المالي يهدف الى دراسة الهيكل التمويلي للمنشأة، وهذا ينعكس على تبويب القوائم المالية لتظهر في شكل يوضح مصادر الأموال واستخداماتها.

ويلاحظ أن عنصر الدمج لبعض عناصر القوائم المالية، من الأمور الهامة في مجال التبويب وإعادة التبيويب، وله مستويات مختلفة، فقد يكون على مستوى كامل التقرير أو على مستوى بعض من أجزائه، ويساعد ذلك في مجال المقارنات بأنواعها المختلفة، ومما هو جدير بالذكر أن التبيويب المتناقض والمتخلف من سنة إلى أخرى يجعل نتائج المقارنة مضللة.

ويعتمد اعداد القوائم المالية وتبويبها بشكل علمي، على خبرة المحلل المالي ودرايته، التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم وبالتالي تحقيق الفائدة القصوى والهدف المنشود من التحليل المالي.

وبالنسبة للتبويب التقليدي للحسابات الختامية على شكل حساب للمتاجرة وآخر للأرباح والخسائر، إضافة إلى قائمة المركز المالي، فإنه يعتبر قاصراً لأغراض التحليل المالي، لأنه لا يوجد فصل واضح بين مكوناتها، كما أنه ليس من السهل إيجاد روابط بين هذه المكونات والمجموعات التي تربطها، مما يؤدي إلى صعوبات في تحديد الاتجاهات، ولذلك فإن إعادة التبيويب لكل من الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي يعتبر خطوة رئيسية للتحليل المالي، تعتمد على الفهم الصحيح لطبيعة كافة عناصرها.

ثامناً: معالجة معلومات القوائم المالية باتباع أسلوب التحليل الذي تم اختياره:

بعد أن يحدد المحلل المالي أسلوب التحليل المناسب، وبعد أن يعيد تبويب القوائم المالية من وضعها المحاسبي التقليدي إلى وضعها الملائم للتحليل المالي، وفي ظل أهداف سبق تحديدها بدقه، تبدأ المرحلة الاجرائية، بتطبيق اجراءات معالجة المعلومات التي يجب أن تتصف بالملاءمة والاتساق.

وحسب طبيعة الأسلوب المتبع من المحلل المالي، وحسب حجم التحليل المطلوب، فقد تتم المعالجة باتباع الأسلوب اليدوي، وقد تتم بالحاسوب، وبالنسبة للأسلوبين فلكل منهما مزايا وعيوب، ويمكن التغلب على العيوب أو نقاط الضعف فيهما قبل تطبيقهما، وحينها لو تمت دراسة البرامج المطبقة وتم تطويرها وتدعيمها بالاجراءات الرقابية المناسبة والكافية لتوضيح أية أخطاء قد تتم في البيانات المشغلة، والمعلومات الناتجة عن التشغيل.

تاسعاً: اختيار المعيار الملائم لقياس النتائج:

تظهر نتائج التحليل المالي بعد معالجة معلومات القوائم المالية بأساليب التحليل المالي التي اختارها المحلل بموجب خبرته ومؤهلاته، وهنا يجدر التساؤل حول النتائج، هل هي سليمة ويمكن الاعتماد عليها بشكل مباشر، أم يحتمل أن تكون موضع تساؤل؟، وهنا لا بد من الحكم عليها قبل استخدامها للوصول الى أهداف التحليل.

وللحكم على نتائج التحليل المالي باتباع الأساليب المختارة، لا بد من وضع مقاييس أو معايير لقياس النتائج في ظلها، وتختلف هذه المعايير حسب الأسلوب المستخدم في التحليل، وحسب خبرة المحلل نفسه، وحسب الأهمية المعطاة لنتائج التحليل، فكلما كانت القرارات التي سيتم اتخاذها استناداً الى نتائج التحليل عالية الحساسية، كانت المعايير المستخدمة دقيقة ومتشدة، أما إذا كانت أقل من ذلك فإنه يمكن قبول معايير أو مقاييس أقل تشدداً.

ونعتقد أن إختيار المعيار الملائم لقياس نتائج التحليل المالي يمثل أداة رقابية على التحليل المالي، يتم تطبيقها في إطار السياسات المختلفة التي تنتهجها الادارة، وان هذه المعايير ضرورية لنجاح هذه السياسات.

عاشراً: تحديد مدى الانحرافات المقبولة عن المعيار المطبق:

يقصد بالانحرافات، «الفروقات التي قد تظهر نتيجة مقارنة النتائج الفعلية بالمعايير التي إختارها المحلل المالي للحكم على نتائج التحليل المالي الذي أنجزه»، وقد تكون هذه الانحرافات سالبة أو موجبة، ويجب التذكير أن الانحرافات بنوعها غير مرغوبة (السالبة والموجبة)، وأن الوصول الى حالة نموذجية لا توجد فيها أية انحرافات، ربما تتحقق ولكن في ظروف نادرة، لا يمكن اعتبارها ظرفاً عملية مستمرة.

والوضع العملي أن نعرف باحتمال ظهور فروقات أو انحرافات بين المعايير المطبقة، والنتائج التي سيتم التوصل اليها، وأن هذه الفروقات قد تكون سالبة أو موجبة،

وأنها ناتجة عن أسباب طبيعية ترتبط بالمعايير المختارة، أو عن أسباب غير طبيعية تتعلق بأمور بخلاف ذلك، وحتى نطمئن الى صحة النتائج يتم تحديد معدلات إنحراف مقبولة من قبل المحلل المالي، وقد يعبر عنها بنسبة مئوية معينة أو بخلاف ذلك.

أحد عشر: دراسة الانحرافات الظاهرة بصورة مستمرة:

لتطوير عملية التحليل المالي، ولصيانة النتائج الظاهرة، لنقترب الى أعلى درجة ممكنة من الدقة، فإنه من الضروري دراسة الانحرافات التي قد تظهر، بهدف تتبع أسبابها والعوامل المرتبطة بها، حتى نصل الى الأسباب الفعلية التي أدت إليها، بما في ذلك الانحرافات الموجبة والانحرافات السالبة، والأسباب الناتجة عن المعايير في ذاتها أو الناتجة عن بيانات التحليل المستخدمة، أو العملية التحليلية بإجراءاتها المختلفة.

وبعدما لا نكتفي بالعرف على الأسباب، وإنما نسعى الى معالجة هذه الأسباب بشكل عملي وعلمي مناسب، وقد يترتب على هذه المعالجة تطوير المعايير، أو تطوير الاجراءات المتبعة في التحليل المالي أو تطوير في القوائم المالية، وفي مجملها تساعد في تحقيق التطوير الشامل للتحليل المالي.

اثنا عشر: إعداد البرنامج الزمني للتحليل:

تعتبر المراحل سابقة الذكر مهمة للتحليل المالي، ولكن الأهم من ذلك أن تتم في ظل خطة زمنية شاملة ومحددة، لكي تتم العملية التحليلية بكفاءة، ولكي يتم تحقيق هدف التحليل، الذي يتحقق في زمن يتم التخطيط له، لأن ظهور نتائج التحليل متأخرة بشكل كبير لا يعني تحقيق الأهداف، حتى وان إتصفت بالدقة المتناهية. وبناء عليه يلزم إعداد برنامج عمل أو خطة زمنية شاملة، وموزعة على كل المراحل الفرعية للتحليل المالي.

ويشتمل البرنامج الزمني للتحليل على ما يلي:

أ - تقدير الفترة الزمنية الكلية اللازمة لانجاز عملية التحليل في مجملها، وعادة ما

يؤخذ في الاعتبار حجم العملية المطلوبة، والبيئة المتاحة في الجهة التي سيتم تحليل بياناتها، وإمكانات الجهة القائمة بالتحليل شخصياً أو وحدة إدارية أو مكتباً استشارياً.

ب- تقدير الكفاءات البشرية اللازمة للتحليل المالي، عدداً أو مؤهلات ومهارات، في حالة استناد هذه المهمة الى قسم أو ادارة اذا كان التحليل داخلياً، وطاقم العمل المتخصص في المكتب الاستشاري أو مكتب تدقيق الحسابات الخارجي، اذا كان التحليل خارجياً.

ج- ربط مراحل التحليل الفنية السابقة بالقائمين بها من جهة، وبالوقت المتوقع استنفاده في كل مرحلة فنية من جهة أخرى.

د - مراعاة عنصر المرونة في البرنامج الزمني المقترح، والاستعداد لأية إنحرافات في هذا البرنامج، ومعالجتها قبل استفعالها.

ثلاثة عشر: مراقبة ومتابعة التنفيذ لبرنامج التحليل:

يتم تنفيذ المراحل العملية للتحليل المالي المشار اليها سابقاً في ظل برنامج زمني أو خطة زمنية، ويحتاج تنفيذ هذه الخطة الى متابعة مستمرة أسوة بالأعمال الأخرى التي تنفذها المنشأة، وهذا يتطلب متابعة للتنفيذ أولاً بأول، يضاف الى ذلك إتخاذ الاجراءات الرقابية المناسبة على التنفيذ، والتحقق من صحة قيام المكلفين باجراءات التحليل المالي بمهامهم بدقة، والاطلاع على كيفية تنفيذهم لهذه المهام بشكل متصل للوصول الى نتيجة مفادها أن التحليل المالي قد تم تنفيذه وفقاً لما خطط له.

أربعة عشر: التوصل الى الاستنتاجات:

ترتبط عملية الاستنتاج ارتباطاً وثيقاً بعدد من العناصر يمكن تصنيفها الى نوعين

هما:

أ - عناصر ترتبط بالمعلومات، من حيث حجم المعلومات المستخدمة في التحليل المالي، وبالتحديد ما كان متاحاً منها للمحلل المالي، ونوع هذه المعلومات، ومستوى

الدقة فيها، والتوقيت التي ظهرت فيه أمام المحلل المالي، فكلما زادت العناصر الايجابية في هذه العناصر زادت فرص الاستنتاج الايجابي كذلك.

ب- عناصر ترتبط بالمحلل المالي، باعتباره العنصر البشري في عملية التحليل المالي، ومنها تأهيله العلمي، وخبراته العملية، ومهاراته المكتسبة في التعامل مع الأرقام، وكلما كان تأهيله عالياً في العلوم المالية والمحاسبية والرياضية بأنواعها، وكلما زادت خبراته في مجالات الدراسات والتحليل، وكلما كانت مهاراته أقدر، فإن النتيجة المتوقعة محلل مالي كفاء، وبالتالي زيادة كفاءته في عملية الاستنتاج.

ومن المعروف أن الاستنتاج، لا يعتمد على السطحية في قراءة الأرقام، وإنما يكون أعمق من ذلك بكثير، حيث تتم قراءة الأرقام بدقة وتمعن، كما يتم قراءة ما بين الأرقام وما خلف هذه الأرقام، كما يتم التعرف وبعمق شديد في نشاطات المنشأة، مع ملاحظة أن ذلك يتم دون البعد في التفاصيل اللامتناهية التي قد تحجب الحقائق المطلوبة، وهذا يتطلب مهارات خاصة وادراك ووعي وفهم وقدرة على التمييز بين المستويات المختلفة للأهمية، فبعض المعلومات مهم وبعضها أكثر أهمية وبعضها أقل أهمية وهكذا.

ويجدر التذكير أنه في ظل المفاهيم العلمية السابقة، تتم عملية الإستنتاج من قبل المحلل المالي، الذي يتوجب عليه ابداء الرأي الفني العلمي المحايد والبعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن. وطبعاً فإن الاستنتاجات المطلوبة تتعلق بموضوع التحليل المالي وهدفه الذي تم تحديده.

خمسة عشر: وضع التوصيات والمقترحات اللازمة:

تعتبر هذه المرحلة من وجهة نظرنا مرحلة مكتملة، قد تسند الى القائم بالتحليل المالي إذا كان التحليل المالي لأغراض دراسات إستشارية بأنواعها المختلفة (إدارية، مالية... الخ)، وسواء كان القائم بها داخلياً أم خارجياً. وقد تسند الى جهات إدارية تختلف في مستواها الإداري (الإدارة العليا، الإدارة المتوسطة... الخ) لاتخاذ قرارات ورسم سياسات محددة تتعلق بالموضوع الخاص بالتحليل المالي.

ومن وجهة نظرنا فإننا ندعم الرأي القائل بضرورة إستكمال عملية الإستنتاج بوضع التوصيات والمقترحات من قبل القائم بالتحليل المالي، خاصة في المكاتب الاستشارية ومكاتب تدقيق الحسابات لمعرفتهم وتخصصهم في هذا المجال، ولقربهم الشديد من الاستنتاجات التي توصلوا إليها، فقد تغيب الصورة الحقيقية للاستنتاجات عند نقلها من شخص الى آخر أو من جهة الى أخرى مهما كانت أساليب الإتصال المستخدمة (الشفوية، المكتوبة... الخ).

ويعتبر موضوع التوصيات مهما جداً إذا علمنا أن التحليل المالي لا يطلب لذاته وأنه مهما أتبع فيه من أساليب متقدمة وعلمية ودقيقة، فإنه لا يفني الشيء الكثير إلا إذا انتهى باستنتاجات دقيقة وتم الوصول الى التوصيات والاقتراحات والحلول المناسبة.

سنة عشر: صياغة التقرير:

التقرير هو وسيلة ادارية لنقل المعلومات من مستوى الى آخر، وفي مجال التحليل المالي فهو وسيلة لنقل نتيجة العملية التحليلية من الشخص أو الجهة المكلفة بالتحليل، أو التي نفذت التحليل الى الشخص أو الجهة التي قامت بتكليفه بهذه المهمة.

ويمكن تعريف التقرير بأنه «عرض للحقائق الخاصة بموضوع معين أو مشكلة معينة عرضاً تحليلياً بطريقة سلسلة مبسطة، مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج التي يتم التوصل إليها بالبحث والتحليل. ومن وجهة نظر المختصين فإن خصائص التقرير والتي لا تختلف في مجال التحليل المالي هي:

١- الموضوعية.

٢- المنطقية في الاستنتاج.

٣- دقة الصياغة اللغوية.

٤- القدرة على التعامل مع المعطيات والمعلومات.

٥- معرفة وفهم الاتجاهات الإنسانية في البيئة الادارية للتقرير.

٦- التوقع المبكر لرد فعل القارئ على نص التقرير ومحاولة الاستعداد لها.

وهناك خطوات إرشادية لمساعدة معدي التقارير بشكل أكثر فعالية نذكر منها:

أ - الملاءمة والاتساق مع الهدف، ومعنى ذلك أن المعلومات تكون متسقة إذا كان توصيل هذه المعلومات له قدرة التأثير في إتخاذ القرارات، أو توجيه عملية صنع القرار.

ب- القابلية للقياس الكمي، والتي يقصد بها ربط رقم بعملية معينة أو التعبير عن النشاط بصورة كمية، للمساعدة في مقارنة الأهداف والحركات والأحداث البديلة.

ج- القابلية للتحقق أو المراجعة، والتي تسمح للمؤهلين الذين يعملون بصورة مستقلة عن بعضهم للوصول الى نفس النتائج تقريباً باتباع أساليب علمية معروفة لدى المختصين.

د - البعد عن التحيز، واعطاء مزايا لاحدى المجموعات على حساب الأخرى، ويطلق على هذا الموضوع بالموضوعية.

هـ- التوقيت، الذي يتم من خلاله إعداد التقرير وتسليمه بالسرعة الممكنة والكافية، طبقاً لجدول زمني محدد مسبقاً بحيث يتلقى المستفيد التقرير في الوقت المناسب لاستخدامه.

ويجدر التذكير أن هناك دراسات علمية واسعة حول التقارير بشكل عام ينصح بالأطلاع عليها، ولا ننس القول بأن هناك دراسات علمية أخرى حول صلاحية التقارير وقابليتها للفهم من قبل المستفيدين ينصح بالأطلاع عليها كذلك.